﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ٢٧﴾ [الأنبياء: 27]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الكرامةُ عند الله تقتضي عدمَ تقديمِ أيِّ قولٍ على قول الله ورسولِه

لمّا ذكر الله تعالى وصف الملائكة بأنَّهم عبادٌ مكرمون ذكرَ وصفًا آخر من أوصافِهم تقريرًا لعبوديَّتِهم وردًّا على شركِ المغالين منَ الكافرين وتنبيهًا إلى بيانِ السّببِ في كونِهم عباداً مكرَمين.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَسۡبِقُونَهُۥ﴾: أصل السَّبْقِ: التّقدّم في السّير، ويقال سبقَه في الأمرِ تقدَّمه، ومنه السبّقُ في الجري، والاِسْتِباقُ: التَّسابُقُ، ثمَّ يُتجوّز به في غيره من التّقدّم كالإفلاتِ والمضيِّ وإعجاز الملاحقِ، وممّا جاء بمعنى الإفلات، قولُه تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ [العنكبوت: 4]، ويستعار السَّبْقُ كذلك لإحراز الفضل والتّبريز، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠﴾ [الواقعة: 10][1]، ومعنى ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ لا يقولون حتَّى يقولَ ويأمرَ وينهى، فهم يتبعون قوله، ولا يقولون شيئا حتى يقولَه[2].

2) ﴿بِٱلۡقَوۡلِ﴾: أصلُ القول هو الكلامُ المفيدُ المسموع، فيستعمل القولُ للمركّب من الحروف المبرز بالنّطق، مفردًا كان أو جملةً، كما يقال للمتصوّر في النّفس قبل الإبراز باللفظ: قَوْلٌ، فيقال: في نفسي قولٌ لم أظهره، وللاعتقاد نحو فلان يقول بقول الشّافعيِّ[3]، والقول هنا بمعنى الكلام.

3) ﴿بِأَمۡرِهِۦ﴾: الأمرُ بسكون الميم يأتي بمعنيين: أحدهما الشأنُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (سبق).
(2) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 285، والزمخشري، الكشاف: 3/ 112.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (قول).

وجمعه الأُمور، والآخرُ مصدر أمرتُه، إذا كلّفته أن يفعل شيئًا، وهو لفظ عام للأفعال، والأقوال كلِّها، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: 123]، وقال ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154][1]، و﴿بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ في الآية بمعنى: إذْا أمر بِأمر أطاعوا[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُخبر الله تعالى عمَّن زعموهم أولادًا له سبحانَه مُثنيًا عليهم بأنَّه لا يسبق قولُهم قولَه تعالى، ولا يعملون إلّا بأمره كما هو شأنُ العبيد المطيعين لسيِّدِهم المنقادين له، فهم تابعون لمولاهم في أقوالهم وأفعالهم دائمًا، لا يخالفونَه في قولٍ أو عملٍ[3].

كلُّ ذي رتبةٍ دنيا لا يُسابقُ من فوقه بالقولِ، بل يكون تبعًا له في كلامِهِ

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الفصلِ في الآية:

لمّا جاءت جملة ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ صفةً أخرى لقولِه ﴿عِبَادٌ﴾ اقتضى الكلامُ الفصلَ؛ لأنَّ الصّفة على معنى اتّصافِ الموصوفِ بالمعنى، فلا يكونُ بين الصّفة والموصوف حرفُ عطفٍ، ولمّا كان الكلامُ مسوقًا لبيان أوصافِ الملائكة مفيدًا الثَّناءَ عليهم بهذه الأوصافِ تعدّدَ الوصفُ لبيان مجملِ أحوالِهم، فإنَّ ما قبلَه مسوقٌ لِما ذكرَ، لأنَّه لمّا قال ﴿عِبَادٌ﴾ كان شاهدًا على أنَّهم عبادُ الملك الواحدِ الأوحدِ، فأعقبَه بما ينادي على صدقِ أنَّهم عبادٌ له سبحانه فكأنَّ هذه الصفة بمثابة الدّليل على كونهم عبادًا مكرمين، فقال ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾.

الدّليلُ على أنَّ الملائكة عبادٌ مكرمون هو أنَّهم لا يَسبقون اللهَ بالقولِ وأنَّهم بأمرِه يعملون

دلالةُ النّفي بـ﴿لَا﴾:

لمّا كان حرف النّفي ﴿لَا﴾ في قولِه: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ غيرَ مقيَّد

إفادةُ (لا) النّافيةِ معنى استمرارِ النّفي وعدم تقييده بزمنٍ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (أمر).
(2) السمعاني، تفسير السمعاني: 3/ 376.
(3) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 6/ 1106.

بزمنٍ هنا بحسبِ ما جاء في الاستعمال كما في قوله ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: 255] أشعرَ النّفيُ بـ﴿لَا﴾ باستمرارِهم على هذا الوصفِ.

دلالةُ التّعبير بالمضارع ﴿يَسْبِقُونَهُۥ﴾:

أفاد التّعبيرُ بالفعل المضارعِ ﴿يَسْبِقُونَهُۥ﴾ استمرارَ نفي سبقِ قولِ الملائكة لقولِ الله تعالى وتجدّدِه وقتًا فوقتًا، بمعنى أنَّ هذا الوصفَ ملازمٌ لهم.

بلاغة إسنادِ الفعلِ إلى الملائكة دون قولِهم:

نفيُ سبق أيِّ وصفٍ للملائكة ثناء عليهم

لم يقل: (لا يسبق قولُهم قولَه) مع أنَّه هو المرادُ الأوّل من الكلام؛ بل قال ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾، فجاء الكلام على طريق المجاز العقلي؛ إذ أسندَ فعلَ السّبقِ إلى ذاتِ الملائكة، وجعل القولَ محلَّ السّبقِ وهو قرينة على المجازِ للمبالغة في الثّناء عليهم، كما أنَّه لمّا عُبِّرَ بالسّبق بين الملائكة وبين ذاتِ الله تعالى كان تشنيعًا على القائلين بهذه المقالةَ الشّنيعة من أن يقال: (لا يسبق قولُهم قولَه)، ولَعُدِمَ التّعريضُ الذي نذكره تاليًا وفات التّنبيه على استهجانِ سبقِهم بالقولِ على الله تعالى ما لا يليق به سبحانه[1].

بلاغة التّعريض:

من ظنّ أنّ قوله يسبق قولَ الله تعالى فقد تصدّى لمغالبتِه تعالى في السّبق وهو من أشنعِ الكفرِ

في قوله ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ تعريضٌ بالقائلين على الله تعالى ما لم يقلْه، ووجهُه أنَّه تعالى لمّا حكى عنهم القولَ الشّنيعَ، ثمَّ نفى عن الملائكة السّبقَ بالقولِ؛ فُهم من عَرَضِ الكلامِ أنَّ المشركين يظنّون أنّهم يسبقونَ الله تعالى بالقولِ، حيث قالوا في حقِّه تعالى ما لم يقلْه، وما لا يمكنُ أن يقولَه، وفيه تعريضٌ عامٌّ لجميع المخاطَبين بأن من سبق قولُه قولَه تعالى فقد تصدّى لمغالبته تعالى في السّبق، والعياذ بالله تعالى[2].

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 505.

(2) ابو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 63، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 505.

فائدة الجملة الخبريّة:

أفاد الخبرُ في قوله ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ أنَّ قولَ الملائكة لا يسبقُ قولَ الله تعالى، أي: إنَّهم يَتْبَعون قولَه ولا يقولون شيئًا حتَّى يقولَه ويأذنَ به خوفًا منه تعالى وتأدُّبًا معه[1] ويفيد أيضًا أنَّهم لا يَقولونَ إلّا ما أُذِنَ لَهُم أن يَقولوه وأنَّ قولَهم تبعٌ لقولِ الله تعالى[2].

لا يخرج قولُ الملائكة عن أن يكونَ طاعةً لربِّهم

نكتةُ تخصيصِ نفي السّبقِ بالقول دون العمل:

لمّا كان صدورُ القولِ أشدَّ استباقًا من العمل، فهو أقلُّ كلفةً وأسرعُ ظهورًا عُلِّقَ نفيُ السَّبقِ بالقولِ دونَ العملِ في قوله ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾؛ للإيذانِ بتَوَغُّلِهم في طاعةِ الله تعالى والامتثالِ لأمرِه، والمعنى: لا يَصْدُرُ مِنْهُم قَوْلٌ قَبْلَ قَوْلِه.

القولُ أشدُّ استباقًا من العمل؛ لأنَّه أقلُّ كُلفةً وأسرعُ ظهورًا

الغرضُ منَ التّعريف بـ(اللّام) في قولِه ﴿بِٱلۡقَوۡلِ﴾:

أُنيبتِ اللّامُ في ﴿بِٱلۡقَوۡلِ﴾ منابَ الإضافة في قوله: ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾، والتّقدير: (لايسبقونَه بقولِهم)، ونكتةُ إنابةِ اللّام منابَ المضافِ إليه إفادةُ اللّفظ معنى العموم، ليستغرقَ كلَّ قولٍ لهم[3].

إفادةُ التّعبير (بِالقَوْلِ) معنَى العموم، ليستغرقَ كلَّ قولٍ للملائكة

دلالةُ مجيء الجملةِ صفةً:

أفادت جملةُ ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ التّي وقعت صفةً لـ﴿عِبَادٞ﴾[4] اتّصافَ الملائكة بأنّهم لايسبقونه تعالى بالقولِ، على معنى ملازمةِ هذه الصِّفةِ لهم وعدمِ انفكاكِها عنهم.

سرُّ التّقييد بصفةٍ ثانيةٍ:

لمّا أخبر الله تعالى عن صفتِهم بأنَّ قَوْلَهُم تابِعٌ لِقَوْلِه أتبعَ ذلك بوصفِهم بصفةٍ أخرى، في قوله ﴿وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾، فبيَّن أنَّ

تعدّدُ الصّفاتِ على سبيل المدح مبالغةٌ في الثّناء

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السنة: 7/ 338.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 423.
(3) الزمخشري، الكشاف: 3/ 112، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 49، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 505.
(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 916، والمنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد: 4/ 483.

عَمَلهُم أيْضًا كَذَلِكَ مَبْنيٌّ على أمرِه لا يَعْمَلونَ عَمَلًا ما لَم يُؤْمَروا بِهِ[1]، وتعدّدُ الصّفات على سبيل المدح مبالغةٌ في الثّناء عليهم بتنزيههم عمّا نُفي عنهم وإثباتِ مبادرتِهم إلى فعلِ ما يُؤمَرون به.

فائدةُ الواو في ﴿وَهُم﴾:

غايةُ الطّاعةِ وكمالُ الأدبِ الجمعُ بين طاعةِ القولِ وطاعةِ العمل

لَمّا كان الواقفُ عمّا لم يؤذَنْ له فيه قد لا يفعلُ ما أُمِرَ به عُطِفَ قولُه تعالى: ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ بالواو لإفادةِ أنَّهم جمعوا بين صفتَين إحداهما توقُّفهم بالقولِ على إذنِه، والأخرى الإيذانُ بأنَّهم بأمرِه يعملون، وليفيدَ التّشريكُ بالواوِ أنَّ قولهم وعملَهم طاعةٌ لله تعالى، فجمعوا بين الطّاعة في القولِ، وفي الفعلِ، وذلك غايةُ الطّاعة، وكمالُ الأدبِ، فذكرَ من أوصافِهم ما هو من دَيدن العبيد المؤدّبين[2].

نكتةُ المغايرةِ بالجملة الفعليّةِ والاسميّةِ في الصّفتَين، والنّفي والإثبات:

عدمُ تقديمِ قولهم على قولِ اللهِ متجدّدٌ وعملُهم بأمرِه ثابتٌ

أفاد التّعبيرُ عن نفي سبقِ قولِهم لقولِ الله تعالى بالجملة الفعلية في قولِه ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ تصويرَ حالةِ الملائكة للإشعارِ بكمالِ طاعتِهم لله تعالى، ولمّا كان المقصودُ بيانَ ثبوتِ أحوالِهم وأفعالِهم في ظهورِ وصفِ عبوديّتهم لله تعالى جاءت جملة ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ اسميَّةً، وقد جاءتِ الصّفة الأولى على طريق النّفي فقال ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ﴾ لتنزيههم عمّا لا ينبغي أن يتّصفوا به؛ لأنَّهم عبادٌ مكرمون، ولو قيل (يتبعُ قولُهم قولَه) لَما أفادَ سوى إثباتِ المتابعةِ بالقولِ دونَ تنزيههم عن السّبق به، ثمَّ جاءتِ الصّفةُ الثّانية على إثباتِ طاعتِهم له تعالى، أي: إذا أُمروا بأمرٍ فعلوا، فجمعَ في الوصفين تنزيههَم عنِ المعصيةِ وإثباتَ الطّاعةِ لهم، فأفادَ مجموعُ الصّفتين ذكرَ طاعتِهم، وحُسنَها في القول والعمل جميعًا، وذلك غايةُ الطّاعةِ.

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 22/ 135.
(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 49، والبقاعي، نظم الدُّرَر: 12/ 408.

نكتةُ إظهارِ الضّمير ﴿وَهُم﴾:

أُظهرَ الضّميرُ ﴿وَهُم﴾ في قولِه ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ ليعودَ على الملائكة بما اتّصفوا به من الأوصاف المذكورةِ، فالمرادُ بـ﴿وَهُم﴾ الملائكةُ الذين اتّصفوا بأنَّهم عبادٌ مكرمون لا يسبقونه بالقول، والمعنى: هؤلاء العبادُ المكرمون الذين لا يسبقونه بالقول بأمرِه يعملون، كما أنَّ في إظهار الضّمير تقريرَ حكمِ المسندِ للمسندِ إليه وتثبيتَه في أذهانِ المخاطَبين ولاسيّما في مقامِ القصرِ، وهو من البلاغة في معرضِ الرّدِّ.

في إظهار الضّمير تـقـريـرُ حـكـمِ الـخـبرِ للمبتدأ وتثبيتُه في أذهانِ المخاطَبين

الغرضُ منَ التّعبير بالمسند جملةً فعليةً:

لمّا جاء المسندُ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ في قوله ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ جملةً فعليَّةً أفاد تقوّيَ الحكم، وسببُ تقوّيه هو أنَّ المبتدأ لكونه مبتدأً يستدعي أن يُسنَدَ إليه شيءٌ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يُستند إليه صرفه المبتدأُ على نفسه فينعقد بينهما حكمٌ، ولمّا كان الفعل ﴿يَعْمَلُونَ﴾ متضمِّنًا لضمير الواو الذي يعود على المبتدأ اكتسى الحكمُ قوّةً، والمرادُ تحقيقُ عملِهم بأمرِه تعالى، وليس المقصودُ تخصيصَ العملِ بأمرِه تعالى بهم، وقد أفادَ التّعبيرُ بالفعل المضارع استمرارَ عملِهم بأمرِه تعالى لا بغيرِ أمرِه وتجدّدَه وقتًا فوقتًا مع ثبوتِ الوصفِ لهم.

كلُّ عملٍ يعملُه الملائكةُ هو بأمر الـلـه، وهـذا من أوصـاف العبيدِ مع الملك الواحدِ الأوحد

بلاغةُ القصر بتقديم متعلّق الفعل ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾:

لمّا تقدَّم الجارُّ والمجرور ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ على عاملِه ﴿يَعْمَلُونَ﴾ في قوله ﴿وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ أفادَ قصرَ عملِهم على أمرِه تعالى بمعنى أنَّهم بأمرِه الذي يريده يَعْمَلونَ لا بأمرِ غيرِه، كما يفيد القصرُ أنَّهم لا يعملون سواه، فالقصرُ المستفادُ من تقديم الجارّ معتبرٌ بالنّسبة إلى غير أمرِه لا إلى أمر غيرِه، لأنَّه لا أمرَ لغيرِه عليهم أصلًا[1]،

الآمرُ المطلقُ هو الله

(1) ابو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 64.

فيفيد بلازمِه أن لا آمرَ مطلقًا إلّا اللّهُ تعالى، وأفادَ القصرُ ثلاثةَ معانٍ هي: أنَّهم لا يعملون أيَّ عملٍ قطُّ إلّا بأمرِه، وأنَّهم يعملون ما أُمروا به، كما أنَّهم لا يأمرون بأمرٍ حتى يأمَرَ ﷻ به، ليكون القصرُ مضمّنًا الإيجازَ، وحسنَ البيانِ.

بلاغة الكناية:

تنزيهُ الملائكةِ عن ما لا يليقُ بهم وإثباتُ ما هو مدحٌ لهم

لمّا نفى البيان القرآني سبقَ الملائكة لله تعالى بالقولِ وأثبتَ أنَّهم بأمرِه يعملون أفاد قوله تعالى ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾: على طريقِ الكناية تعظيمَهم وتوقيرَهم[1] والثّناءَ عليهم بتنزيهِهم عما لا يليقُ بهم وإثباتِ ما هو مدحٌ لهم.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 17/ 50.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والثلاثون،
سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والثلاثون، سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 33 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-75-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 33 : المجلد الثالث والثلاثون، سورة طه من الآية 132 إلى سورة الأنبياء الآية 88.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-75-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1130605 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»